الشركات «متعددة الجنسية» ونتائج تعاملها مع البلدان النامية

تتباين التسميات المعطاة لما اصبح معروفا بـ "الشركات متعددة الجنسية" في الادب الاقتصادي الغربي عما هي عليه في الادب الاقتصادي الاشتراكي... ورغم هذا الاختلاف فان هناك اتفاقا على معيار مشترك واساس لهذه الشركات الاحتكارية، ذلك هو قيامها بنشاطات خارجية تمتد على رقعة واسعة من العالم عن طريق ملكيتها وسيطرتها على عدد كبير من الفروع والشركات التابعة في العديد من البلدان الاشتراكية وبغض النظر عن توزيع ملكية راسمال الشركة حسب الجنسية . فنحن نجد مثلا ان ملكية اسهم شركة (شل) البريطانية تتوزع بنسبة (٣٦ بالمئة) لبريطانيا و(١٩ بالمئة) لهولنده و (١٩ بالمئة) للولايات المتحدة و (١٢ بالمئة) لفرنسا، في حين بلغ عدد الدول التي توجد فيها شركات ووحدات تابعة لهذه الشركة (١١٨) دولة.

مفهوم الشركات متعددة الجنسية

ومن الناحية النظرية فان هذه الشركات يرتبط بتحول الراسمالية الى مرحلة جديدة في تطورها من راسمالية المنافسة الى راسمالية الاحتكارية. ومن هذه الزاوية تبدو هذه الاثار اكثر وضوحا حينما يتيسر الوقوف على الخصائص المميزة لهذه الشركات.

خصائص الشركات متعددة الجنسيات

١) ضخامة الحجم - تبلغ احجام هذه الشركات ارقاما فلكية، فرقم الاعمال السنوي لشركة (جنرال موتورز) مثلا يتجاوز (٣٠٠٠٠) مليون دولار. وتبدو اهمية هذا الرقم نقول انه يزيد عن مجموع الناتج القومي الاجمالي لعدد ليس بالقليل من الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة الامر الذي يضفي عليها قوة اقتصادية تتضاءل امامها قوة العديد من الدول منفردة.

٢) التوسع الشديد في انشاطها - وذلك لتجنب المخاطر التي تنشأ عن الارتباط بسوق معينة. وهكذا فان انتاج شركة (جنرال موتورز) يعتد من خزان السكك الحديدية الى الجرارات مرورا بعدد كبير من سيارات الركوب الخاصة.

٣) التنوع في الانشطة. بحيث انها تمتد الى انشطة لا تربط بينها اية علاقة فنية. فمن الاعمال المصرفية الى الصناعية الى امتلاك وادارة الفنادق الى الانتاج الحربي. ان شركة (اكسون) مثلا هي من كبريات شركات البترول العالمية، الا انها تمتلك ايضا شبكة فنادق وشركات مباني وتجارة عقارات. ان هذا التعدد في الانشطة يحقق اضافة الى توزيع المخاطر سيطرة اقتصادية اوسع نطاقا.

٤) التكنولوجيا المتقدمة. يوفر الحجم الضخم والارباح الكبيرة لهذا النوع من لشركات الموارد المالية والخبرة اللازمة للبحوث العلمية والتكنولوجية كما ان تلك الشركات هي المركز الاساسي لتلقي ما تنفقه الدول الراسمالية على تطوير الاسلحة، وهي تستفيد فعلا من نتائج هذا التطوير في انتاجها المدني. فطائرات (بوينغ ٧٠٧) المتقدمة مثلا ليست الا الشكل المدني لقاذفة القنابل (ب - ٥٢) التي تحملت الخزانة الامريكية كل تكاليف البحث والتصميم والتنفيذ لانتاجها، ولم تتحمل الشركة الا تكاليف تحويل القاذفة الى طائرة مدنية. وفي الولايات المتحدة تستخدم تلك الشركات بعض مواردها في وضع طاقات البحث للجامعات ومركز الابحاث في خدمة مصالحها عن طريق عقود البحث، كما تلعب دورا كبيرا في ظاهرة هجرة العقول من البلدان النامية.

٥) الاتساع الجغرافي: تتوزع وحدات الانتاج التابعة لهذه الشركات على عدد كبير من لدول. وفي دراسة اجرتها جامعة هارفرد، ظهر أن تسعاً من هذه الشركات يمارس نشاطه في المتوسط في لحدى عشرة دولة، بينما تمارس بعض الشركات نشاطاتها في اكثر من مائة بلد. ان هذا الاتساع الجغرافي يعطي الشركات امكانات ضخمة في التعامل مع حكومات متعددة. وتخلق في الوقت ذاته قنوات للاتصال الخاص بعدد كبير من المسؤولين في هذه البلدان.

٦) تركيز الادارة: رغم هذه الابعاد الواسعة لانشطة الشركات متعددة الجنسية، تكون ادارتها العليا مركزة في ايدي عدد محدود من الافراد، وقد ساعد على ذلك ، التقدم الكبير في استخدام الحاسبات الالكترونية في عمليات جمع وتصنيف المعلومات ومعالجتها رياضيا بالاساليب الحديثة. وبذلك تتمكن الادارة المركزية العليا من رسم ستراتيجية اجمالية لنشاطها على مستوى الاسواق الدولية بما يحقق مضاعفة العائد وتاكيد السلطة والنفوذ الاقتصادي للشركة المعنية.

نتائج تعامل الشركات مع البلدان النامية

١) تضع الشركات متعددة الجنسية استراتيجية عالمية لنشاطها كما اسلفنا. ومثل هذه الستراتيجية لا يمكن ان تتطابق بطبيعة الحال مع اهداف سياسات التنمية في اية دولة من دول "العالم الثالث" فالشركات تسعى لزيادة ارباحها ولا يعنيها في شيء درجة اهمية المشروعات بالنسبة لتطور الاقتصاد الوطني لهذا البلد او ذاك، ولا الاثار الاقتصادية [illegible] والاجتماعية والسياسية لتلك المشروعات. فقد تركز هذه الشركات على استغلال مورد طبيعي لا يتسم بالتجدد، في حين يكون من مصلحة الدولة اطالة امد استخدامه مثلا. وقد تهتم بصناعة تحويلية في حين تحتاج الدولة الى صناعة اساسية.

٢) ان المساومة غير المتكافئة بين شركة عملاقة ودولة نامية، سواء من حيث الامكانات المالية او المعرفة التكنولوجية او المعلومات المتاحة، يجعل الاحتمال الارجح الى جانب تحقق الغبن بالنسبة للدولة النامية في كل عقد تبرمه مع احدى تلك الشركات ومع ايفاقاتهم مع هذه الاخطار تسابق العديد من البلدان النامية على التعامل مع هذه الشركات، مما يسمح لهذه الاخيرة بضرب البلدان النامية بعضها ببعض والحصول على افضل الشروط منها جميعا في نهاية الامر.

٣) كثيرا ما يقال ان هذه الشركات هي المصدر الاساس لرؤوس الاموال الاجنبية اللازمة للتنمية. وكثيرا ما يهمل الكتاب الشروط الباهظة التي تمليها تلك الشركات حين تستثمر في بلدان العالم الثالث وفق شروط من شانها اهدار الاستقلال الاقتصادي لكثير من الدول، وحتى المساس بسيادتها الوطنية، فضلا عن الاحباطات التي تسببها لبرامج التنمية الذاتية في هذه البلدان.

٤) يقال ايضا ان هذه الشركات تشكل اهم قناة لنقل التكنولوجيا الحديثة. ولكن الوقائع تدل في احيان كثيرة على ان هذه الشركات تنقل في العادة تكنولوجيا قررت الاستغناء عنها، وانها تحصل على ثمن باهظ لما تقدمه من معرفة حقيقية او وهمية وانها لا تهتم مطلقا بمدى ملائمة ما تقدمه من تكنولوجيا لظروف الاقتصاد الوطني والمجتمع وقيمة الحضارية، وان الاعتماد عليها كمصدر وحيد للتكنولوجيا يصفي التكنولوجيا المحلية ويقتل روح الابداع والتجديد.

٥) تفرض هذه الشركات عادة مشروعات ليست ذات اولوية عالية في التنمية كالانشطة التجارية والمصرفية والسياحية وما اليها.

وحين تشتغل في الصناعة، فانها تنتج سلعا لا تستجيب لاحتياجات الجماهير الشعبية ولا تكون في متناول دخولها، وانما تستهلكها الفئات الغنية. ولذلك فان الاعتماد عليها في التصنيع يؤدي الى الظاهرة المعروفة بـ "ازدواجية الاقتصاد" حيث ينقسم الاقتصاد الوطني الى قطاعين : الاول (حديث) ومرتبط بالسوق الراسمالية من حيث التمويل والتكنولوجيا ونوع المنتجات ومجالات التسويق ولا يضم الا نسبة محدودة من السكان، والقطاع الثاني (تقليدي) يسيطر عليه الجمود والتخلف ويضم غالبية السكان، لا سيما الفلاحين. ويرافق هذا الازدواج الاقتصادي اجتماعي حيث تتزايد الفروق بين الطبقات ويظهر بشكل خاص الاتجاه الاستهلاكي المتزايد الذي يبدد الجزء الاعظم من العوائد المتبقية بعد تحويل ارباح الشركات الاجنبية.

٦) لقد اثبتت تحقيقات الكونغرس الامريكي ان معظم هذه الشركات لا تكتفي بما تحصل عليه "قانونا" من ارباح، بل انها تعتمد الرشوة على نطاق واسع في افساد الحكام وحملهم على قبول شروط اكثر غبنا، او اغماض العين عن مخالفات قانونية، او دفع اثمان اعلى او شراء سلع اقل جودة - لوكهيد -

واخيرا فان هذه الشركات تتدخل حيثما امكنها ذلك في توجيه سياسة هذا البلد او ذاك في اتجاه رجعي وتساعد بنفوذها واموالها رجال السياسة والاحزاب التي ترعى مصالحها وتقاوم كل نظام وطني. ان ابرز مثال على ذلك هو الدور المشين الذي لعبته الشركة الدولية التلغراف والتليفون اولا لمنع انتخاب (سلفادور اليندي) رئيسا لشيلي ثم في الانقلاب الدموي الذي اطاح بحكومة الوحدة الشعبية واودى بحياة الرئيس اليندي نفسه.

ويزداد اتساعا ادراك البلدان النامية لماهية النشاط التغريبي للشركات المتعددة الجنسية. وهي لذلك تشدد من نضالها ضد هذه الشركات بالتعاون التام مع المنظومة الاشتراكية العالمية من لجل ازالة التعسف والغبن في العلاقات الدولية. وفي سبيل اقامة نظام اقتصادي دولي عادل يقوم على اساس التكافؤ والمنافع المتبادلة ولاحترام السيادة الوطنية.

شركة باطون رام‌الله والمنافسة الاسرائيلية

تعاني معظم الصناعات الوطنية المحلية من مجموعة من المشاكل ابرزها المنافسة وتنظيم الانتاج وتدنيه.

فشركة باطون رام‌الله مثلا تعاني من تدني الانتاج الذي يعود بالدرجة الاولى الى نقص المواد الخام وخاصة مادة الاسمنت الرئيسية حيث تجد الشركة صعوبة بالغة في تامين مادة الاسمنت بالرغم من ان الشركة تدفع نفس الاسعار التي تدفعها الشركات الاسرائيلية نقدا وسلفا.

لذا تضطر الشركة الى التحول احيانا لانتاج الطوب بدل الباطون كما تحتاج الشركة لقطع الغيار اللازمة والضرورية لصيانة الالات وتجد صعوبة بالغة في تأمينها الى جانب نقص الخبرات الفنية والكفاءات المهنية لدى عمال الشركة وتعتبر الشركة الوحيدة في رام‌الله ولذلك تجد مزاحمة ومنافسة شديدة من الشركات الاسرائيلية.

فالاخيرة تنزل الى الورشات وتستعد لاصحابها بتامين الكميات اللازمة وايصالها للورشات باسعار اقل احيانا مما يجعل اصحاب الورش والمتعهدين يتوجهون نحو الشركات الاسرائيلية بدل التوجه الى الانتاج المحلي ودعم وتشجيع الصناعة المحلية، ونحن نأمل ان يبدأ مشروع مصنع الاسمنت في الخليل انتاجه في القريب العاجل.

العجز في الميزان التجاري في اسرائيل

تشير الاحصائيات الى زيادة واضحة في العجز في ميزان التجارة الاسرائيلي خلال الخمسة شهور الاولى من السنة الحالية مقابل نفس الفترة من السنة الماضية. اذ زادت فوائض الاستيراد عن التصدير في تلك الفترة بـ ٧٢٥ مليون دولار بعد ان كانت ٦٨١ في الفترة المقابلة من السنة الماضية. وهذا الامر يعني ازدياد واضح في عجز الميزان

تقرير لوزارة الاقتصاد المصريه يعترف بفشل سياسة الانفتاح

نشر مؤخرا في القاهرة تقرير لوزارة الاقتصاد تناول مشاريع التطوير التي اقرتها السلطات المصرية منذ البدء بتنفيذ سياسة الانفتاح وحتى نهاية عام ١٩٧٧ والتي وافق رجال الاعمال الاجانب على المساهمة في تنفيذها.

وقد وصل عدد هذه المشاريع وفق التقرير الى ثمانمائة واثنين وثمانين. ويبدو ان الوهلة الاولى ان هذا الرقم لا يدعو للتفاؤل به الا ان التقرير يفيد فيما بعد بان المعدل الوسطي لرأس المال في المشاريع الموافق عليها لا يتجاوز المليوني جنيه مصري الا في حالتين اثنتين ان الحديث يجري عن مشاريع تافهة التي لا يمكن لها ان تغير بشكل ملحوظ وضع الاقتصاد، ولا يوجه اي من هذه المشاريع ولو بقدر قليل الى تطوير القاعده الصناعية التي ورثت في عهد الرئيس الراحل اجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد

والراسمال الاجنبي الذي تركع امامه القيادة السادات، لا يرى مهمته الا في الحصول على الارباح، ولذلك يقتصر على الاشتراك في المؤسسات التي تدر مداخيل مرتفعة فقط ولعدم وجود ما هو اهم من ذلك، اضطر السادات الى التكرم بحضوره للاحتفال بمراسيم افتتاح فندق جديد جرى اصلاحه بواسطة الراسمال الاجنبي، او مصنع صغير لانتاج الفواكه المجمده او مدجنة، او غير ذلك من المنشات التافهة التي تبني في اطار الانفتاح ويفخر السيد لطفي عبد العظيم رئيس هيئة جريدة الاهرام الاقتصادية، حول عجز السياسة الجديده عن مساعدة البلاد للنهوض بالانتاج والتي تقول:

كيف لا نبتهج من ان الانفتاح لا يتجه الا الى تطوير التجارة

يتيح للمصارف الاجنبية زيادة الفائدة كذلك على نفس النقود المصرية الممنوحة لمصر وابتزاز المزيد من الارباح وان تستغل البنوك الاجنبية اعفاءها من الضرائب، تسارع الى تحويل ارباحها الى الخارج، ولا تدعها مطلقا في مصر. بيد ان موقف الراسماليين العرب من مشاكل مصر الاقتصادية لا يختلف عن موقف ارباب العمل الغربيين. فالراسمال العربي الوارد من البلدان النفطية الغنية يفضل كذلك التهرب من تمويل مشاريع التطوير، ويكاد ان ينهمك تماما في الحصول على العقارات الامر الذي ادى الى ارتفاع لم يسبق له مثيل في اسعار الاراضي. والمضاربة الواسعة في قطاعها وفي غلاء المساكن. وبالتالي الى تفاقم الازمة السكنية بشكل لا تعرفه مصر من قبل. وقد اصبح الراسماليون العرب حين يقدمون القروض للتطوير في المدة الاخيره، يقتدون مثال اصحاب المصارف من "وول ستريت" ويعملون بنفس شروطهم واساليبهم وقد انضموا الى الشبكه

لا يتوخى هدف بناء مصانع جديده لا تعمل الا على المزيد من تلوث البيئة ويندفع الراسمال الاجنبي بدون تردد الى الاعمال المصرفية، حيث يضمن له الحصول السريع على ارباح مرتفعه وقد وافقت السلطات المصرية حتى نهاية العام الماضي على طلبات انشاء تسعة عشر بنكا اجنبيا في البلاد بدأ خمسة عشر منها بالعمل فعلا، وتجاوز عدد البنوك التي ظهرت في عهد الانفتاح العشرين وهو نفس العدد الذي كان تقريبا في عام ١٩٦٥ عشية تاميم النظام المصرفي. وقد سمح لها القانون الصادر عام ١٩٧٥ بالقيام بعمليات التسليف والاقراض والعمليات النقدية الاخرى، واعفيت من الضرائب لمدة خمس سنوات، وحين اقدمت السلطات المصرية على ذلك، اعلنت هدفها بجذب الرساميل الاجنبية بواسطتها لتنفيذ مشاريع التطوير الا ان البنوك الاجنبية اصبحت قنوات لضخ النقود المصرية الى الخارج.

ويقول السيد زكي الشافعي وزير الاقتصاد السابق